الفصل الثاني

المرأة العربية في فلسطين المحتلة

ناديا بدوي

وحش مفترس، يكشر عن أنيابه، يتربص لفريسته بمكر، يقترب منها، يناوشها، ثم يتمكن منها ليسرق وكرها، ولا يكتفي، يريد أن يوقع بها، ليمضغها ويشبع نهمه منها. ولا يكتفي، يطمع أكثر، ينظر إلى أولادها، بشراهة أكثر، يسيل لعابه بمجرد تخيل طعمهم اللذيذ. هي تستميت بالدفاع عنهم، تُرى! أتضحي بنفسها أولاً، أم بأولادها؟ تلك هي حالة المرأة الفلسطينية، فهي الضحية الملاحقة، أبداً، من الوحش الصهيوني المفترس. لكن هذه الضحية مُنحت قوة الإيمان بالله، أولاً، وبحقها في الوجود، ثانياً.

إنها تريد استمراريتها، بوجود سلالة دائمة لها، فتدافع عن حقها هذا، مؤمنة بعدالة قضيتها.

شغلت العالم أجمع، فسمعها القاصي والداني، العربي والغربي، تابع أخبارها بتلهف، وتلقف تطوراتها بصبر وأناة.

ثمة صعوبة في البحث عن ما هية تلك القضية وتشعبها، فقضية المرأة الفلسطينية تتناول المرأة الإنسان، وليست المرأة الأنثى، لأنها تجاوزت تلك المرحلة ، ويهمنا أن نبين التطورات التي طرأ ت عليها، منذ الاحتلال، كيف تجلى وعيها؟ ما نوع هذا الوعى لديها؟ هل تشكلت عفواً، أم أن الظروف التي عاشتها جعلتها في خانة المرأة الواعية لدورها، خاصة بعد أن دخلت ميدان العمل المأجور؟ ما المراحل التي مرت بها؟ وما هي المؤثرات التي ساهمت في تشكل هذا الوعي؟ ما مدى مساهمتها في عملية الإنتاج؟ أهو من أنواع الدفاع عن بقائها؟

سنأخذ في الاعتبار أن هناك تقصيراً مريعاً، من قبل كُتابنا، في إبراز هذا الدور، وخاصة الدراسة الميدانية، في تلك الأراضي.

معروف أن السياسة الإسرائيلية تعمل باتجاه تكديح العرب، إلى سوق العمل، حيث يعتبر العربي مواطنا من الدرجة الثالثة، أو الرابعة، في الهرم الاجتماعي، فما درجة المرأة في هذا المجتمع، إذاً؟! [١]

إن أسطورة «العمل العبري»، جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية الصهيونية، جرى استغلالها بغية تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، وذلك لتحقيق نية الصهيونية المضمرة تجاه الشعب العربى الفلسطيني، لتشريده من أرضه، ووطنه.

تطور الوضع الديمغرافي والسكاني

بلغ عدد سكان فلسطين، فى أيار/ مايو عام ١٩٤٨، عند رحيل الانتداب البريطاني، ٢,٠٦٥,٠٠٠ نسمة، منهم ١,٤١٥,٠٠٠ عربي و ٦٥٠,٠٠٠ يهودي [٢]. وفى تقديرات أخرى، بلغ عدد العرب، آن ذاك، ١,١٣٨,٠٠٠، و ٧٠٠,٠٠٠ من اليهود، [٣] أي أن عدد العرب ضعف عدد اليهود، أو أكثر . أما بعد قيام إسرائيل فقد بقي فيها قرابة. ١٧٠,٠٠٠ عربي فلسطيني [٤]. فيما تقدر إحصائية ثالثة هؤلاء بـ ١٥٦,٠٠٠ نسمة فقط [٥] .

***

(١)فرج الله ديب ونبيلة بربر، المرأة الفلسطينية والإنتاج، الفكر العربي (بيروت)، العددان ١٧ـ١٨ أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، ص ١٢١.

(٢)حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال، دمشق، مؤسسة الأرض، ١٩٧٢، ص ٩.

(٣)ربحي كمال، العرب في الأرض المحتلة، دمشق، مؤسسة الوحدة، ١٩٦٧، ص ١٠.

(٤)قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٥)كمال، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

ويعيش هؤلاء في عدة ألوية [1]:

١ـ اللواء الشمالي: ويضم أقضية صفد، طبريا، مرج ابن عامر، وعكا.

٢ـ اللواء حيفا: ويضم قضائي حيفا، والخضيرة.

٣ـ اللواء الأوسط: ويضم أقضية ها شارون، وبيتاح تكفا، وحوبوت.

٤ـ لواء تل أبيب.

٥ـ لواء القدس.

٦ـ اللواء الجنوبي: ويضم قضائي عسقلان، وبئر السبع.

لقد تزايد عدد العرب الفلسطينيين، باطراد، مما أثار الهلع في نفوس الكيان الصهيوني. وتتضح المعدلات العالية للزيادة من العرب هناك من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

العرب في فلسطين المحتلة(*)

١٩٤٨ ـ ١٩٧٣

السنوات / الألوية	١٩٤٨	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣
اللواء الشمالي	٩٠,٦	١٤٢,٨	٢١١,٠	٢٢٧,٤	٢٣٦,٨
القدس	٢,٩	٤,٢	٧٨,٦	٨٤,٤	٨٨
لواء حيفا	٢٧,٤	٤٨,٠	٧١,٠	٧٨,٣	٨١,٦
اللواء الأوسط	١٦,١	٢٦,٩	٨,٥	٤٥,١	٤٧,١
تل أبيب	٣,٦	٦,٧	٨,٥	٩,٠	٩,٣
اللواء الجنوبي	١٥,٤	١٨,٦	٢٨,٩	٣٢,٤	٣٤,٣

(١) حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال، انتماء وصمود، دمشق، مؤسسة الأرض، ١٩٧٦، ص ٢٦٢.

(*) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يلاحظ من هذا الجدول أن الكثافة السكانية تتركز في اللواء الشمالي، في حين تتراجع في القدس، لاستيلاء المستوطنين على أغلبها، وكذلك في تل أبيب، أما في اللواء الجنوبي فيسكن البدو، ويشكلون ٧٠٪ فقط من السكان، ويعيش الباقون في مدن مختلفة، حيث يشكل اليهود الأكثرية الساحقة منها، وهي يافا، اللد، الرملة، حيفا، والقدس.

نتيجة لهذا التزايد، تتالت الصرخات من المسؤولين الإسرائيليين، حيث صرح الرمز الإسرائيلي المعروف إيجال ألون، في كتابه «الستار الرملي»، بأنه ينبغي أن يزداد عدد اليهود بمعدل سريع، لا من أجل تأمين تدعيم التفوق الديمغرافي فقط، إنما الزيادة مطلوبة، أيضاً، لتطوير السكان، كقوة قومية واجتماعية مبلورة، تستطيع أن تتكفل نفسها اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً، وعسكرياً[١].

وإذا نظرنا إلى نسبة توزيع الرجال والنساء، والتي ذعر لها الإسرائيليون، لوجدنا أن نسبة النساء تقترب من بنسبة الرجال، حسب الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

عدد الذكور والإناث عند عرب فلسطين المحتلة(*) (١٩٥٥ ـ ١٩٧٣)

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٥٥	١٠١,٧	٩٦,٩	١٩٨,٦
١٩٦٠	١٢٢,٦	١١٦,٦	٢٣٩,٢
١٩٦٥	١٥٣,٤	١٤٥,٩	٢٩٩,٣
١٩٧٠	٢٢٤,٩	٢١٥,١	٤٤٠,٠
١٩٧٣	٢٥٣,١	٤٢٢,٠	٤٩٧,٠

(١) إبراهيم العابد، مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١، ص١٠.

(*) قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

يلاحظ في هذه الأرقام أنها ضمت سكان القدس وبعض سكان القرى المجاورة، منذ عام ١٩٧٠، وما فوق، إضافة إلى أن الزيادة تناولت النساء أكثر من الذكور، وذلك للإجراءات القمعية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية بحق الذكور، مما يعرضهم للسجن أو الهجرة خارج البلاد، بينما تبقى المرأة في بيتها، مع أنها تعاني هي الأخرى من تعسف السلطات الإسرائيلية، إلا أن معاناة الذكور تبقى أشد، وممارسات الإبعاد عليهم أكثر.

إن نظرة سريعة إلى جدول رقم (٣)، تكشف لنا الزيادة الكثيفة في كل لواء على حدة.

جدول رقم (٣)

نسبة زيادة العرب في إسرائيل المحتلة لعام ١٩٧٤(*)

اللواء	النسبة بالألوف
لواء القدس (بجانبها الشرقية)	٪١٨,٥
اللواء الشمالي	٪٤٧,٢
حيفا	٪١٦,٠
اللواء الأوسط	٪٩,٥
تل أبيب	٪١,٦
اللواء الجنوبي	٪٧,٢

في اللواء الشمالي تكتظ الزيادة، نظراً للكثافة السكانية العالية فيه، بينما تراجع(**)

(*) حسن آمون، **العرب الفلسطينيون في إسرائيل**، دار الكلمة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٤.

(**) **إسرائيل كينغ**، حاكم اللواء الشمالي، قدم مذكرته السرية، إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية، ومن ثم إلى رئيس الحكومة، إسحاق رابين، عام ١٩٧٦، وعدة مقترحات، في نمط سلوك السلطة، إزاء التطورات الخطيرة، بين هؤلاء العرب، إلا أن صيحفة «عال همشمار» الإسرائيلية حصلت على المذكرة، ونشرتها.

في تل أبيب ، لندرة العرب هناك.

وتشكل الزيادة الفلسطينية ٤٠ بالألف ، حسب الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

نسبة الزيادة بين العرب واليهود(*)

١٩٦٥ - ١٩٧٤

السنة	العرب	اليهود
١٩٦٥	٤٤,٦ بالألف	١٦,٢ بالألف
١٩٧٠	٤٠,٢ بالألف	١٦,٩ بالألف
١٩٧٤	٣٩,٢ بالألف	١٧,٢ بالألف

نلاحظ الزيادة في حجم الأسرة العربية الكبير، بالنسبة لحجم الأسرة اليهودية؛ حيث يبلغ متوسط الأسرة اليهودية ٦ ,٣ شخص، بينما متوسط الأسرة العربية ٨ ,٥ شخص، وهناك ٢ ,٣٩ ٪ من العائلات العربية، تعد ٧ أشخاص فما فوق، بينما ٨ ,٨ ٪ من العائلات اليهودية تعد ٧ أشخاص، فقط(١).

في عام ١٩٦٦ نشرت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية تصريحاً للمستشار الخاص لرئيس الوزراء للشئون العربية، شموئيل توليدانو، جاء فيه «في نهاية حرب التحرير [أي حرب ١٩٤٨] كان عدد العرب في إسرائيل ١٦٥ ألف نسمة، وفي عام ١٩٧٢، بلغوا ٤٠٠ ألف نسمة، والآن هم نحو مليون ونصف المليون».(٢)

انزعج الإسرائيليون لتلك الأرقام، والتي تؤدي بإسرائيل إلى الانهيار، لأن

(*)آمون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(١)قهوجي، ، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٢)كمال، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

الزيادة اليهودية، يعوَّلُ عليها في بناء الدولة اليهودية. فانهالت الاقتراحات من المسؤولين الإسرائيليين، واصفة الحلول، حسب نظرتها العنصرية التي انتهجتها، فاقترح كينغ، في مذكرته، إثر تقلص عدد المهاجرين إلي إسرائيل، وارتفاع عدد النازحين منها، فيما تزايد العرب فيها، باطراد سريع، قل أن يكون لها مثيل في العالم، فتقرع أجراس الخطر الديمغرافي عند القيادة الصهيونية، وإذا لم يكن بالإمكان دفع اليهود للهجرة إلي إسرائيل، بأعداد كافية ، للحفاظ على التوازن السكاني، كما يقتضي المشروع الصهيوني، فإن ثاني أفضل الخيارات أمام القيادة الصهيونية، هو دفع العرب إلي النزوح عن إسرائيل، عن طريق التضييق على هؤلاء العرب، وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية عليهم، وقطع سبل التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي أمامهم [1].

الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية

استخدمت إسرائيل من أجل «تهويد الجليل» وسائل شتى، فشرعت، منذ قيامها، بسياسة الاستيلاء على الأراضي، ومصادرتها، بذرائع واهية، ومستنده إلى قوانين قديمة (منذ العهد العثماني)، أو شرَّعتها هي، تحت أسماء مختلفة، وجميعها يصب في هدف واحد «الاستيلاء على الأراضي وتوطين الإسرائيليين بها»، ومن هذه القوانين [2]:

قوانين وأنظمة الطوارئ (١٩٤٥)، والتي استبدل بها ، في عام ١٩٥٠ ، قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في حالات الطوارئ ، وقد تمكنت إسرائيل من خلالها من الاستيلاء على أراضي وممتلكات اللاجئين، بذريعة استغلال الأراضي

(١)نشرة الأمم المتحدة (اليونيسيف)، المجلس الاقتصادي والزراعي، شباط (فبراير) ١٩٨٠، ص١٩.
(٢)حبيب قهوجي، بنية ومشاكل التجمع الاستيطاني في فلسطين، دمشق، مؤسسة الأرض، ص ٨٧.

البور، وأعلنت بعض المناطق «مناطق أمن»، ومنع أي شخص من الدخول إليها واستغلالها.

- **قانون أموال الغائبين (١٩٥٠)**، الذي تمكنت إسرائيل من خلاله من مصادرة أموال الفلسطينيين، أو كل فلسطيني كان قد ترك محل إقامته، بعد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة (٢٩/ ١١/ ١٩٤٧).

- **قانون «المنطقة المتروكة»** (١٩٤٨)، الذي نظم التعامل مع المناطق التي تم احتلالها، أو استلمتها القوات المسلحة الصهيونية، بعد أن طردت معظم سكانها.

- **قانون «أموال الدولة»** عام (١٩٥١)، وبموجبه تم الاستيلاء على جميع المناجم، والمحاجر، ومصادر المياه، والمنقولات التي كانت، قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، مملوكة للفلسطينيين.

- **قانون الجنسية**، وبموجبه حُجبت الجنسية الفلسطينية عن أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، الذين بقوا في أرضهم، ومُنع اللاجئون الفلسطينيون من حقهم في المطالبة بالعودة إلى «إسرائيل».

- **القوانين والأنظمة الخاصة بتقييد الحريات الشخصية**، التي تسمح بفرض الإقامة الجبرية، والاعتقالات الإدارية، والنفي، والتي استندت السلطات الإسرائيلية في سنها إلى قانون الطوارئ عام (١٩٤٥)، وأنظمة الانتداب البريطاني والتي تم تعديلها، عام ١٩٧٩.

- **القوانين والأنظمة التي تقيد من حرية التنظيم، والكلام والنشر (١٩٤٥ - ١٩٨٠)** بذريعة منع (الإرهاب) أو (المنظمات الإرهابية).

بموجب تلك القوانين، تمت مصادرة الأراضي الفلسطينية، حيث تم الاستيلاء على مليون دونم من الأراضي العربية، أي ٤٠ ٪ من تلك الأراضي، إضافة إلى معاناة الفلاح الذي بقي في أرضه، وأراد استصلاحها، فعانى من ضيق ذات اليد،

وغياب البنوك أو الجمعيات التي تقرضه، لأن السياسة التي يتعرض لها هذا الفلاح، هدفت إلى إفقاره، ومنعه من شراء الآلات الضرورية لتطوير زراعته، كالجرارات، والأدوات الزراعية الحديثة، والبلدوزرات، وفي حال استصلاح دونم الأرض، فإن الفلاح لا يستطيع تسديد نفقاته، إلا بعد سنوات طويلة.

وإذا علمنا أن ٤٠٦ , ٩٥ من العرب في إسرائيل، يملكون أراضي زراعية، من أصل ١٧٠ ألفاً، في بداية الاحتلال، لأدركنا سبب انخفاض نسبة الفلاحين، الذين يملكون أراضي زراعية، فإسرائيل تستهدف تحطيم الزراعة العربية [١].

لقد اضطرت النساء العربيات، (أي بعد النكبة مباشرة)، إلى العمل في قطف الفواكه في بساتين الحمضيات الإسرائيلية، ومزارع الخضروات، والدخان في المناطق الساحلية، كعاملات، موسميات، مياومات، لدى المزارعين اليهود في الموشاف، والكيبوتزات، وهؤلاء النسوة هن لاجئات داخليات من أهالي قرى سحماتا، وإقرت، وبُرعم، في الجليل الأعلى، واعتبرن مواطنات إسرائيليات!.

لعل مما يثير الاستهجان أن هؤلاء النسوة يجري استئجارهن للعمل في الأرض نفسها التي صادرتها السلطات الإسرائيلية من عائلاتهن.

ثمة أثر كبير للأسس الأيديولوجية الصهيونية في المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عمومًا، وبضمنهم الفلسطينيات. وترتكز هذه الأسس ، في الأساس، على مبدأ تسخير الاقتصاد لمتطلبات النفوذ اليهودي، وضرورة تطوير الاقتصاد، وتعزيزه، إضافة إلى تنظيم سوق العمل، والسيطرة عليها (تهويد الاقتصاد والعمل)، إلى جانب السيطرة على الأرض، وتغيير الميزان الديمغرافي. ويتلازم هذا مع حجب الموارد الاقتصادية عن مجموعة موارد الأقلية العربية، بهدف ضمان تعلقها بالموارد الاقتصادية، وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية أو الدولة، وهذه جميعها

(١) قهوجي، العرب في ظل الاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

شروط ضرورية لإنجاح المشروع الصهيوني.[1] أما سنة ١٩٦٧، فقد شهدت تراخياً واضحاً في الأيديولوجية الصهيونية، الرامية إلى «العمل العبري» تجلى في تهشيم الصخرة الصهيونية القوية، المتمثلة بالموشاف والكيبوتزات، حيث أصبحت ظاهرة استئجار اليد العاملة النسوية العربية، في تلك المزارع ، ظاهرة منتشرة، ورافقتها عمليات تهريب الرجال والنساء والأطفال.[2]

التقى أحد الصحفيين الإسرائيليين مسئولاً في إحدى هذه المزارع، وكتب قائلاً[3]:

«في المساء تضاء نوافذ الموشاف. هناك أناس يتناولون عشاءهم، أمام التلفزيون في ركن قصي من المزرعة، وحيث يسيطر الظلام، تشتعل عشرات النيران الصغيرة. إنها نيران النساء العربيات اللواتي يخبزن خبزهن.

«سؤال: لماذا تقومون باستخدام هؤلاء النسوة العربيات؟

«جواب: إنهن أكثر درأ للربح، يتقاضين أجوراً منخفضة.

«سؤال: هل خطر ببالك أن تؤمّن لهن ضماناً اجتماعياً؟

«جواب: نحن غير معتادين على مثل ذلك هنا. هناك اتفاق بيننا وبين المقاول، نحن ندفع له ... هكذا ... نحن نريد أن يكون في مقدورنا توسيع المزرعة، وبناء المزيد. نريد شراء سيارات، وتليفزيونات، وآلات ...!

---

(١) همت زعبي، النساء الفلسطينيات من مناطق ١٩٤٩، وسوق العمل الإسرائيلية، فلسطين ـ ملحق السفير، العدد ٨، ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠،

(٢) أمل صامد، المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، (بغداد)، العدد ٢١ آذار/ مارس، نيسان/ أبريل ١٩٧٧، ص ١١٤، مقال مترجم عن:

Nerip Report : No .50.August 1976, Middle East Research & Information Project , Whshington D .C . 20010 .U.S.A.

(٣) صامد، المصدر نفسه، ص ١١١.

«قبل حرب الأيام الستة(*) لم نكن نتمتع بمثل هذه الحال، لقد توفر لنا بعد تلك الحرب اليد العاملة الرخيصة».

النساء يعملن بأجر منخفض، ويعشن مع أزواجهن في أكواخ حقيرة، ويتجولن في المزارع اليهودية في الجليل الغربي، والمناطق الساحلية، بحثًا عن العمل الموسمي، وبذا فإن جوهر الأسس الأيديولوجية الصهيونية، قد ضُرب، خاصة وأن السلطات الإسرائيلية تريد تشغيل الإسرائيليين، أنفسهم، في تلك الأعمال، ولكنهم يأنفون منها، لأنهم يريدون أعمال السيادة، وينأون بأنفسهم عن غيرها. وقد تخوف كينغ من تلك التجمعات الفلسطينية، وخاصة في الجليل الشمالي، محذرًا من الحس القومي لديها ، ومستنتجاً أن من أسباب تنامي الشعور القومي لدى العرب في إسرائيل، وزيادة هذا الشعور القومي ، القدرة على التصدي للسياسة الإسرائيلية إزاءهم، تحسن أوضاعهم الاقتصادية، ما ساعد على تكديس الأموال لدى بعض الأفراد منهم. مشيراً إلي المفارقة العجيبة المتمثلة في أن مشاريع التنمية، والتي هدفها الأساسي خلق قاعدة لاجتذاب المستوطنين اليهود إلي تلك المنطقة، رفعت مستوى معيشة العرب، بنسبة ٢٥ـ ٥٠ في المائة، وحسَّنت أوضاعهم الاقتصادية [١].

وقد عمدت إسرائيل إلى سن تشريعات تعسفية، منها:

* الحد من استخدام العمال العرب في مشاريع الدولة للتنمية، بحيث لا يتجاوزوا ٢٠ ٪.
* زيادة الضرائب على المداخيل العربية، وتكثيف الجباية.
* الإقفال على الوكالات العربية لتوزيع البضائع الاستهلاكية، وشل عملها.
* قطع الحكومة مساعدتها التشجيعية للعائلات العربية الوفيرة الأولاد،

(*) هي الحرب العربية الإسرائيلية التي اندلعت في ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

(١)نشرة الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

وقصرها تلك المساعدات على العائلات اليهودية، عبر «الوكالة اليهودية»، والمنظمات الصهيونية، التي تستثني العرب من برامجها.

* بذل الجهد لحمل مؤسسات الدولة المركزية على إعطاء الأفضلية لليهود، على العرب، أفراداً، وجماعات، وفي جميع المعاملات.

طبقت البنود على الأسر الفلسطينية، لاحقاً، مما أثَّر، سلبًا، على عملها وإيراداتها، رغم معارضة بعض القادة الصهاينة، الذين هاجموها، ومنهم وزير العدل «دوف يوسف»، بقوله: «السؤال هو: هل نصبح جميعاً معرضين للإرهاب، بترخيص رسمي؟! أم تسود هنا حرية الفرد؟ ليس هنالك أي ضمان، بألا يُعتقل أي مواطن، طوال حياته، دون محاكمة».[1]

أما المجال الصناعي، فقد اتسم بالتخلف والتراجع، لأن الصناعة الفلسطينية اعتمدت، أصلاً، على الورشات والحرف الصغيرة، مما أدى إلى تراجع دورها في عملية التنمية.

فيما فقدت القرية صفتها الزراعية، وتبعت بشكل كامل للاقتصاد الإسرائيلي، حيث توفر خدمة هامة لهذا الاقتصاد، في مجالين، أولهما: مصدر للأيدي العاملة الرخيصة في الورش الصهيونية، وثانيهما: سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية[2].

لقد تم نتيجة لذلك نسيان مبدأ «صهينة العمل»، وذلك للتدفق السريع للرأسمال، فيما الصناعة تدر ربحًا أعلى من الزراعة، وقد طلبت عملية تطوير تلك الصناعات، وخاصة النسيج والأطعمة، يداً عاملة غير ماهرة، وهي يد يندر وجودها في إسرائيل، لذا فقد توجهت الأنظار إلى اليد العاملة النسائية الفلسطينية ، وخاصة بين عامي

(١)المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢)قهوجي. العرب في ظل الاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

١٩٦٧ ـ ١٩٧٢، حيث تم انخراط ٧,٠٠٠ امرأة عاملة في هذه المجالات[١]

ما يجدر التنبيه إليه هو الطلب المتزايد لليد العاملة اليهودية والنسائية في قطاع الخدمات والسياحة، فهذا الطلب يخدم المصالح الإسرائيلية، من أجل بث الدعاية الصهيونية، وتجنيد المهاجرين الجدد إليها، وجمع التبرعات بسهولة.

ويعتمد هذا القطاع على تجنيد الموظفات الجذّابات والجميلات، ويعطيهن أجرًا موازياً للرجال!.

فالمرأة الإسرائيلية تتقاضى ٩٠٪ من أجر الرجل، وتتعرض في القطاع الصناعي للتمييز نفسه، الذي يجري على المرأة الفلسطينية، رغم التفاوت بينهما، حيث يبلغ أجرها ٥٥٪ من اجر الرجل في الصناعة، و٤٢٪ في قطاع النقل.

أما في التعليم والثقافة، فيجري استيعاب المرأة الإسرائيلية الغربية أكثر من المرأة اليهودية الشرقية، والتي جرى استغلالها لصالح الأعمال اليدوية.

توسعت صناعة الأسلحة كثيراً، بعد عام ١٩٧٦ ، وتعتبر إسرائيل من الدول الكبيرة في تصدير السلاح؛ ولأسباب أمنية، فإن هذا القطاع لا يستوعب إلا اليد العاملة اليهودية. لذا فإن عوامل الهجرة، وارتفاع كلفة العامل اليهودي، ورخص اليد العاملة النسائية خاصة، وخروج الرجال إلى أعمال البناء، ترك المجال لليد العاملة النسائية لتعمل في مجال القطاف والنسيج، والأطعمة التي تتطلب الدقة والإتقان، مع إصرار السلطات على تسمية تلك الأيدي العاملة «الأيدي غير الماهرة». وتبرر السلطات ذلك، بأن المرأة، نتيجة قيامها في البيت بتلك الأعمال، فهي، بالتالي، قادرة على إتقانها[٢]. ويوضح الجدول رقم (٥)، توزيع القوى العاملة

(١)جبريل محمد وآخرون، فلسطينيو (١٩٤٨-١٩٨٨)، دمشق، دار كنعان، ١٩٩١، ص٤١.

(٢)صامد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

العربية، على القطاعات المختلفة في إسرائيل، وحجم الذكور، والإناث، في كل قطاع.

جدول رقم(٥)

نسبة الرجال، والنساء، العرب، العاملين في إسرائيل(*)

لسنة ١٩٧٣

م	النشاط الاقتصادي	مجموع العاملين	ذكور	إناث
١	زراعة وصيد	١٩,٢	١٦	٣,٢
٢	صناعة	٢٠,٤	١٧,٢	٣,٢
٣	بناء وأشغال عامة	٢٦,٣	٢٦,١	٠,٢
٤	التجارة والمطاعم	١٤	١٢,٨	١,٢
٥	النقل والتخزين	٦,٩	٦,٩	ـــــ
٦	خدمات مالية	ـــــ	-----	----
٧	خدمات الأعمال	٢,٣	١,٧	٠,٦
٨	خدمات عامة	١٦,٧	١٢,٣	٤,٤
٩	خدمات شخصية	٨,٦	٧,٨	٠,٨
	المجموع	١١٥	١٠١,٥	١٣،٥

استناداً إلى الجدول رقم (٥)، يتضح مدى ارتفاع معدلات الرجال، وتراجع اليد النسائية، وذلك لصعوبة إحصاء العاملات المياومات الموسميات في الزراعة، والتزام أكثرية أعضاء البيت، وعملهن داخله. في حين يجدر الانتباه إلي لجوء الرجال إلى الأعمال المرهقة جسدياً، ولا تتطلب مهارة أو جهداً فكرياً (عمل عضلي) ، في

(*) فرج الله ديب ونبيلة برير، المرأة الفلسطينية والإنتاج، الفكر العربي (بيروت)، العددان ١٧-١٨، أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٨٠، ص ١٣١.

حين توجهت النساء إلي أعمال الزراعة، والصناعة، والخدمات العامة.

أما الخدمات التي تمس أمن إسرائيل فبقيت وقفاً على اليد العاملة الإسرائيلية.

بمقارنة بسيطة بين أعمال العرب واليهود، يبين لنا الجدول رقم (٦) مدى التفاوت الكبير بينهما، وخاصة في نوعية العمل، ومدى دره للربح.

جدول رقم (٦)

الهيكل المهني للعمال العرب واليهود في فلسطين المحتلة(*)

لعام ١٩٧٣

المهنة	عمال عرب	عمال يهود
١ـ مهن عملية وأكاديمية	٠,٨	٦,٣
٢ـ فنيون	٧,٦	١١,٨
٣ـ إداريون ومدراء	٠,٨	٣,٥
٤ـ أعمال كتابة	٨,٢	١٧,٣
٥ـ أعمال البيع والشراء	٦,٩	٨,٠
٦ـ خدمات	١٠,٧	١٢,٦
٧ـ زراعة وتربية حيوانات	١٤,٧	٦,١
٨ـ الصنّاع المهرة في الصناعة والبناء والنقل	٣٤,٧	٢٨,٧
٩ـ عمال آخرون في الصناعة والنقل والبناء أو (عمال غير مهرة)	١٥,٦	٥,٧

فالصناعة والبناء يستحوذان على النسبة العالية من العمال العرب، أما اليهود فهم الفنيون المهرة، وهم العلماء والمفكرون، والمشرفون على الأعمال، فمنهم «مدراء

(*) قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.

ورؤساء أعمال». من هنا نلاحظ التفاوت الكبير بين نوعية الأعمال المرهقة التي يمارسها العربي وبين الأعمال المريحة والمجزية، التي يمارسها اليهود ، الذين أصبحوا مجموعة من الأسياد، وفقدت السلطة العبرية اليد العاملة، حيث لاحظ أحد الصحفيين في جريدة «لوموند» الباريسية، جاكوب تالمون، ذلك، أصلاً في : «إن تحول اليهود إلي أسياد ومدراء ومشرفين على العمل العربي غير الماهر، هو دليل فاضح على إفلاس المشروع الصهيوني، أخلاقياً واجتماعياً»[1] .

لأن تحول العرب، رجالاً ونساء، إلى العمل المأجور، يناقض الهدف الرئيسي للصهيونية ، رغم أن المرأة، ومع خروجها للعمل، وتبلور وعيها بشكل أكبر، فإنها ظلت تعاني من الاضطهاد ما يفوق الرجل، فإن مفهوم العائلة الفلسطينية، والتي هي مؤسسة وطنية، ونواة للمجتمع الفلسطيني، تجاوزت مرحلة التمزق، ولكن بقيت هناك عدة مفاهيم متخلفة، مثل مفهوم «الحَمولة»، الذي شجعته الحكومة الإسرائيلية، لتدعيم وجودها، فالحمولة أداة من خلالها يتم السيطرة على الأقلية العربية، وذلك بأن يعتمد الشباب على معونتها، بما يحول دون إفساح المجال لحرية تنقل المرأة. وبالتالي عدم إبداء رأيها في العريس الذي يتقدم إليها، إلا إذا كان من الحمولة نفسها.

لقد تجاوزت المرأة ، بوعيها وخروجها إلى العمل، هذه الأزمة، فاستطاعت اختيار الشريك الذي يناسبها، بيد أن هذا لا ينطبق إلا على عدد قليل من النساء الواعيات، بشكل طبيعي، لا إجباري، لأن الفتاة تركزت مفاهيمها ، منذ الصغر، وتشبعت بها، ومن الصعوبة تغيير تلك المفاهيم في مجتمعها أولاً، وفي شخصها ثانياً ، إذا لم تحاول تثقيف نفسها، ووعيها لدورها في التغيير، والذي يؤثر على حياتها الخاصة. ذلك لأن المرأة العربية الفلسطينية «مستعبدة على ثلاثة مستويات؛ القهر

(١)المصدر نفسه، ص١٠٥.

القومي الناتج عن الاحتلال؛ والقهر الاقتصادي؛ والقهر الثقافي والحقوقي والسياسي».[1]

إذا بحثنا في تحرير المرأة الفلسطينية ، لوجدنا أنها لم تحصل من هذا التحرر، إلا النزر اليسير فحسب، ومن هنا ضرورة عملها بشكل طبيعي، وتحول عادي، حتى يكون تحولها منطقياً وليس قسرياً، فقضية المرأة هي قضية نظام اجتماعي، في الأساس، والثورة الفلسطينية أخذت تهز المجتمع الفلسطيني من جذوره، وتقلب المفاهيم التي كانت سائدة آنذاك، فالعمل الثوري يستلزم إدخال المرأة في المعركة، وإعطائها دوراً إنتاجياً مميزاً.

يجدر الانتباه إلى أن اعتماد الأسرة على السوق الإسرائيلية، المتسمة بالتضخم النقدي، قد أجبر العائلات الفلسطينية للدفع ببناتهن إلى ميدان العمل المأجور، في حين احتفظ الابن بأجره من أجل التحضير لزواجه ومستقبله ، أما الفتاة فلا ينتظر منها ذلك. لذا فقد ساهمت، بشكل فعال في دخل البيت، وبالتالي اختفت عادة دفع البنات للزواج المبكر، وحاول أكثر الآباء تأخير زواج بناتهن «المنتجات»، حتى يحافظ هؤلاء الآباء على دخل بناتهن «المنتجات»، مما يفقدهن الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي.

لقد تهدمت، بالتالي، عدة مفاهيم ثقافية موروثة، ومنها «مفهوم العرض والشرف»، الذي كان مانعاً تاريخياً لعمل المرأة، ومشاركتها في الشئون العامة، أو حتى في عملية الإنتاج الاجتماعي، فلم يعد هذا المفهوم فاعلاً إزاء الظروف المادية الجديدة، فاهتزت تلك القيم وتراجعت، لأن هذا المفهوم هو الأداة الفاعلة في السلطة الأبوية.

بالرغم من أن إسرائيل استصدرت عدة قوانين في الأحوال الشخصية، مثل «تحريم تعدد الزوجات»، الذي يبدو، في ظاهره، قانوناً حضارياً، فإن إسرائيل

(١)ده خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٤١.

تهدف من خلاله إلى إقلال عدد الولادات، والزيادات المتسارعة للأهالي العرب، التي باتت تهدد كيانها.

لقد شجعت إسرائيل على اختلاط النساء العربيات بالنساء اليهود الشرقيات، دون أن تعي مغبة هذا العمل في بلورة نضال مشترك؛ فالمرأة العربية تعاني معاناة المرأة اليهودية الشرقية، و في ظروف عمل واحدة.

إن القيم الثقافية الموروثة، والتي شكلت أساساً لعملية اضطهاد المرأة، قد تحطمت، بعد أن حصلت المرأة على قسط أكبر من الاستقلالية المادية، وبالتالي عكست نفسها على القوة الاجتماعية، فأزاح عنها عبئاً كبيراً، وهو الإنتاج الزراعي الطبيعي، فإذا عرفنا أن أكثر من ٦٤٪ من النساء يعملن في هذا الإطار، إضافة إلى عملهن المرهق في البيت وتربية الأولاد، فقد تغير هذا الوضع، وأصبح عملها المنزلي أخف وطأة، وأقل استنزافاً للجهد، والوقت، بسبب توفر بعض الوسائل التي أصبح الرجل العامل قادراً على شرائها.[1]

وعليه، يمكن القول بأن المرأة، ولأول مرة، تخففت من الاضطهاد الواقع عليها، وخاصة تلك المرأة التي لم تتزوج، بعد، لأن الاقتصاد الإسرائيلي الجديد للقرية العربية متعدد ومختلف الأشكال، فضعفت بذلك السلطة البطريركية (سلطة الأب)، بطبيعة الحال.

ففي قرية دير الأسد، مثلاً، وبعد مصادرة أراضيها، أرغم معظم القوة العاملة منها (رجالاً ونساءً) أي ٨٠٪ منهم للتوجه إلى العمل البروليتاري، بينما بقي ١٠٪، فقط، يكسبون عيشهم من الزراعة، و١٠٪ يعملون لحسابهم الشخصي، في مهن صغيرة، مثل النجارة، والحدادة، والميكانيكا، والنقل، والبقالة.[2].

(١)صامد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٢)د. حسن آمون وآخرون، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، دار الكلمة، بيروت، ١٩٧٩، ص٩١.

وقد كان لنساء هذه القومية الدور الكبير في المساهمة في مجالات الحياة الإنسانية.

المرأة والنقابات

إن التزام المرأة بالقوى العاملة يحتم عليها الدخول في النقابات، التي تحمي حقوقها، وتدافع عنها، لأنها المنبر الذي تتابع تطور العمل من خلاله. فهل حصلت المرأة على حقها هذا؟ وما مدى مشاركتها في النقابات؟!

للإجابة عن تلك الأسئلة، نجد أن الرجال لاقوا الصعوبات الكبيرة من أجل تمثيلهم في نقابات خاصة بهم، إلى أن سمح لهم بالدخول إليها، رغم الإجحافات الكبيرة التي تلحقهم، فليس لهم حق في الترشيح بمجالس النقابات، وهم مهددون دائماً بالبطالة.

لكن، بعد تزايد العمال، وتمثل الخطر القائم في سيادة اليد العاملة العربية، أنشئت إلى جانب وزارة العمل، تسعة مكاتب عمل عامة للعمال العرب، في الناصرة، وعكا، وأم الفحم، والطيبة، وباقة الغربية، واللد، والرملة، وحيفا، ولكن هذه المكاتب بقيت تحت إشراف وزارة العمل الإسرائيلية.

اضطر الشباب، نتيجة لتلك الصعوبات، ومن أجل كسب العمل، إلى تغيير أسمائهم. ورد في تحقيق لمجلة «دفار حا شافواع» الإسرائيليُة، الصادرة في ٤/ ٦/ ١٩٦٥، ما يلي:

«هو يعمل سفرجي في أحد مطاعم تل أبيب ، قال الشاب : ليس من السهل العيش كما نعيش نحن - إننا نُدعى بأسماء عبرية، فأنا مثلاً أدعى «إسحاك» ، لأن الزبائن لا يستلطفون أسماءنا العربية ، وجميع الشبان العرب، الذين يعملون في المطاعم، يسمون بالأسماء التي يعيِّنها لهم صاحب المطعم، إنه شعور بالحقارة، ولكن ماذا يمكن أن نعمل؟»[1].

(١) كمال، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

تلك هي الحقيقة المذهلة في إسرائيل، فهل من نقابة تحمي أولئك الشبان من تعسف رب العمل، وإن وجدت، فما هو ردها؟ وماذا حققت في ظل إشراف وزارة العمل الإسرائيلية؟!

هذا مثال بالنسبة للذكور العرب، فكيف تكون حال نسائهم في إسرائيل؟ وهن اللواتي تتعرضن للاضطهاد الأكبر، وهن الأرخص في مجال اليد العاملة، رغم إتقانهن العمل الدقيق، وحاجتهن الماسة لهذا العمل.

التعليم

إن نظرة سريعة إلي واقع تعليم العرب في إسرائيل، تكشف التقصير المريع لتثقيف طلابنا وطالباتنا، وليس هذا غريباً على سياسة مستعمر، يريد تجهيل شعب من أجل إدامة الاحتلال.

فإذا يممنا وجوهنا شطر الأرقام، لتعبِّر لنا عن الواقع المزعج، والمتردي، هناك، لوجدنا أن نسبة اليهود فوق سن الرابعة عشر، الذين لم يتعلموا ، أبداً ، ٤ , ١٠٪، بينما نسبة نظرائهم العرب ٦ , ٤٢٪، أما نسبة الذين أتموا التعليم العالي بين اليهود، فقد بلغت ١ , ٣٨٪، في حين تراجعت لدى العرب إلى ٥ , ١١٪، أما التعليم الجامعي فقد بلغت نسبة المتعلمين اليهود ٩ , ١١ ٪، بينما كانت عند العرب ٤ , ١ ٪، وعدد طلاب الجامعة، لعام ١٩٦٨، ٤٠٠ طالب عربي، مقابل ٠٠ , ٣٠ طالب يهودي، في العام نفسه [١].

إن هذه الأرقام لا تأتي جزافاً، فقلة عدد المتعلمين، والمتعلمات الفلسطينيات، يرجع إلى إهمال السلطات الإسرائيلية للأبنية المدرسية، وخاصة في القرى، ويكفي أن نضرب مثلاً، لتتضح الصورة في أذهاننا.

(١)قهوجي، العرب في ظل الاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢ .

«فطلاب الصف الثاني، والرابع، في المدرسة (ج) في سخنين، يتعلمون تحت الشجر، بسبب التصدع الذي أصاب غرفتي الصف، وبعد أن أصبحتا بحالة خطرة، تهدد حياة الطلاب، وقد تعلم هؤلاء تحت المطر، بتاريخ ١٠و١١/ ١٠/ ١٩٦٧»[١].

وتعاني هذه المدارس من نقص في الوسائل المعينة، كالخرائط، وأدوات المخبر، أو حتى لا يوجد بها مخابر أبداً، أو أجهزة، أوأثاث، والكتب، ولا تزال الكتب القديمة هي التي تدرَّس مع فارق بسيط، وهو حذف كل ما يمس أمن الدولة الإسرائيلية، ويبين القومية العربية فيها.

جاء في كتاب الأدب في تعريفهم للجاهلية: «وقد اشتق هذا الاسم من الجهل، ضد الحلم، لما كانت عليه أخلاقهم [العرب] من المبادرة إلى سفك الدماء، والعصبية الحادة، والفخر بالأنساب، وغير ذلك مما كرهه الإسلام»[٢].

وهم يهزؤون من طعامهم: «بعد أن أكل العرب لحوم الإبل، والغنم/ وألبانها، وتعلموا أنواعاً جيدة من الأطعمة ، أخذوها عن الفرس، والروم، مثل الحلويات، والفطائر، ثم قلدوهم في لباسهم، وصاروا يلبسون الألبسة الحريرية، والأقمشة»[٣].

أما برامج التعليم، فهي عرضة للتغيير المستمر، وحال المعلمين يرثى لها، فهم لا يعينون حسب كفاءاتهم، بل وفق أسس غريبة، فقد تعينهم وزارة الدفاع، أو لمحسوبيتهم على بعض العناصر الموالية.

ويتعرض المعلمون للتهديدات الدائمة، من حيث الإقالات، والاستغناء عن

(١)المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٢)نجلاء نصير بشور، تشويه التعليم العربي في فلسطين المحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت، ١٩٧١، ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

خدماتهم لأسباب سياسية، وتسهم الإدارة في إشاعة جو الإرهاب، ما يخلق واقعاً سلبياً على الطلاب. ورواتب ألمعلم العربي أقل بكثير من راتب نظيره اليهودي.

هذه السياسة تجعل الجيل الجديد يقع فريسة للبطالة ، والجهالة، والانحراف وتجعل الطالب العربي في ريبة من نفسه، وقوميته، خاصة بعد تغيير أكثر المناهج لصالح المناهج الإسرائيلية. ودمج الصفوف بين الطلاب والطالبات، مما يعيق إرسال الأهالي لبناتهم (خاصة في المرحلة الثانوية)، من هنا أتت انخفاض نسبة [1] الفتيات المتعلمات ، وفق الجدول التالي :

جدول رقم (٧)(*)

نسبة الطالبات إلى المجموع في المدرسة الثانوية العربية

حسب الصفوف (١٩٦٤ إلى ١٩٦٨)

السنة	التاسع		العاشر		الحادي عشر		الثاني عشر	
	المجموع	الطالبات	المجموع	الطالبات	الجموع	الطالبات	المجموع	الطالبات
١٩٦٤ ٦٥_	٧٣٤	٩٠	٤١٥	٥١	٣١٤	٤٧	٢٥٨	٢٣
٦٦_٦٧	٩٧٣	١٤٤	٦٦١	١٠٤	٣٩٨	٥٦	٢٤٣	١٩
٦٧_٦٨	١,٢٦٣	٢٠٢	٨٠٢	١٢٤	٥٢٩	٧٩	٣١٥	٣٢
النسبة لعام ٦٧/٦٨		٪١٦		٪١٥		٪١٥		٪١٠

إن هذه الإحصائية للعربيات المتعلمات في إسرائيل، تدل على تدني نسبتهن ، وذلك يرجع إلى تفضيل الأهل لتعليم الابن الذكر على الفتاة، من أجل تأمين

(١) قهوجي، العرب في ظل الاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨ .

(*) منير بشور، وخالد مصطفي الشيخ يوسف، التعليم في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢١٩ .

مستقبله ، وإلى زواج الفتاة المبكر، وإذا تابعن تعليمهن فهن يخترن الفروع الأدبية.

تعتبر نسبة انخراط الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلية شديدة الإنخفاض، إذ كانت، سنة ١٩٩٥، نحو ١٨٪ وفي ٢٠١٠، لم تتعد٢١٪، مقابل ٦٠٪ لليهوديات، و٣٣٪ في العالم العربي، وقد طرأ تغير ملحوظ على متوسط سنوات التعليم للفلسطينيات في إسرائيل.

في غضون السنوات الأربعين الأخيرة تقلصت الفجوة مع الأغلبية اليهودية (٤ , ٧٪، عام ١٩٦١، تقلصت إلى ٥ , ١في عام ٢٠٠٧)، على الرغم من أن اتساع دائرة المتعلمات الفلسطينيات في إسرائيل يشكل رفع للانخراط في سوق العمل، فقد بلغت نسبة مشاركة من درس لمدة ١٦ سنه فما فوق إلى ما يقارب ٧٠٪ ، وهي أقل من نسبة الأكاديميين العرب، والأكاديميات اليهوديات، ناهيك عن المشاركة المنخفضة نسبياً لمن أنهين ١٣ و١٥ سنه دراسية، مقارنه باليهوديات(٣٧و٦٦٪ على التوالي) [١].

المرأة والنضال السياسي

غلب الطابع العفوي على نضالات المرأة الفلسطينية بعد النكبة، حيث صدمت المرأة باقتلاعها من أرضها، وفقدت زوجها، أو ابنها، أو أخاها، ولكنها بعد فترة جمعت أشلاءها، وخاصة بعد حرب (١٩٦٧) فمارست نشاطاتها، واقتصرت تلك النشاطات على المرأة البرجوازية، فشاركت في الجمعيات الخيرية، لتكون مكملاً لمظهرها الجمالي، ومركز عائلتها وزوجها، فالزوج، في تلك الفترة، فخور بزوجته المحسنه والخيِّرة، والزوجة فخورة بزوجها المرموق!

تابعت المرأة نشاطاتها، بعد الهزيمة، تحت ضغط الشرط الجديد ، فهي لم تقبل التخلي عن مكانها لامرأة أخرى، لا تعبأ بالجمال الاجتماعي، بل بالدفاع عن القضية الوطنية، وبهذا المعنى فإن الاحتلال ومقاومته كانا يعيدان صياغة بنية العمل

(١)زعبي، مصدر سبق ذكره.

الاجتماعية والفكرية للقوى التي تقوم به[1].

نظراً لصعوبة البحث في هذه الناحية، خاصة وأن المرأة كما أسلفنا، دخلت النضال من باب الإنتاج الذي سيولد حتماً نقطة الصراع وجهاً لوجه أمام الوحش المفترس (إسرائيل). وبحكم المضايقات التي تمارسها إسرائيل، وتجريدها الشعب من السلاح، فقد تراجع دور المرأة العربية النضالي، بالنسبة لأختها في القطاع والضفة ومخيماتها، حيث مارست هنا أعمالها النضالية بحرية أكبر، ودخلت المنظمات الفدائية المتاحة بكثرة، بعد حرب الـ ٦٧، فنجد نسبة الشهيدات والمناضلات من الضفة والقطاع، أكثر منها بكثير من الأرض المحتلة، اللهم إلا من مشاركة في حملة التبرعات، أثناء الانتفاضة، وبعض الاعتصامات، وقد بينت الأسباب الثقافية والاقتصادية لمحاولة طمس الحس القومي عند الجيل الجديد.

لقد تعرقلت مسيرة المرأة النضالية في تلك المنطقة، لأنها شُغلت، انشغالاً كاملاً، بتأمين القوت اليومي، كرد فعل طبيعي على استعمارها، فلم تنضم إلى أحزاب سياسية، أو منظمات فدائية، لبعدها المكاني، ولانشغالها طيلة يومها بعملها المأجور، أو تنشئة أولادها.

وبعد، فإن المكانه الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في إسرائيل تنبثق، بالضرورة، من الواقع السياسي للفلسطينيين هناك. فيما يزداد قلق الدوائر الفلسطينة بشأن مكانه الفلسطينيين الاقتصادية في إسرائيل، بينما تركز قلق الحكومات الإسرائيلية على تلك المكانه المتردية، التي تشكل عائقًا أمام الاقتصاد الإسرائيلي. صحيح أن المجتمع الفلسطيني هناك يتحمل جزءًا من المسؤولية تجاه المرأة، لكن الأمر ناتج عن علاقة الدولة اليهودية وسياستها إزاء الأقلية العربية في إسرائيل[2].

(١) فيصل دراج، المرأة الفلسطينية في قلب النضال الوطني، الهدف (بيروت)، العدد ٩٥٠، (الأحد ١٢ آذار/ مارس) ١٩٨٩ ص ٤٢.

(٢) زعبي، مصدر سبق ذكره.